

Mission permanente
de l'État du Qatar
auprès de l'Office
des Nations-Unies à Genève



الوفد الدائم لدولة قطر
لدى مكتب الأمم المتحدة
جنيف

Ref : 3516

The Permanent Mission of the State of Qatar to the United Nations Office and Other International Organizations in Geneva, presents its compliments to the Special Rapporteur on the situation of human rights defenders, and with reference to the note received from the Office of the United Nations High Commissioner for Human Rights, number O/SO214(107-9), dated 11 September 2012, concerning the invitation for Member States to provide *information on National human rights Institutions and human rights defenders*, has the honor to attach herewith the response received from the competent authorities in the State of Qatar.

The Permanent Mission of the State of Qatar to the United Nations office and Other International organizations in Geneva, avails itself of this opportunity to renew to the Special Rapporteur on the Situation of human rights defenders, the assurances of its high consideration.

Geneva, 24 October 2012



**United Nations Special Rapporteur
on the Situation of Human Rights Defenders
Office of the UN High Commissioner for Human Rights.**

Email: defenders@ohchr.org
Fax: 0041 22 917 90 06



اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان
National Human Rights Committee

الاستبيان الخاص بالمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان و المدافعين عن حقوق الإنسان

١- (a) أنشئت اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان (NHRC) في دولة قطر بتاريخ ٢٠٠٢، وتعمل حالياً ضمن الإطار القانوني المحدد بالمرسوم بقانون رقم (١٧) لسنة ٢٠١٠ بتنظيم اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان.

(b) يتوافق القانون المشار إليه مع المبادئ الدولية لحقوق الإنسان، ومبادئ باريس، حيث تضمن في نصوصه ما يحدد وضع (NHRC) كمؤسسة وطنية مستقلة، وقد حصلت (NHRC) على التصنيف "A" من لجنة الاعتماد التابعة للجنة التنسيق الدولية للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان.

(٢) (a) تهدف (NRRC) إلى تعزيز وحماية حقوق الإنسان وحرياته، ولها في سبيل ذلك ممارسة الاختصاصات والمهام التالية:

- ١- اقتراح السبل اللازمة لتعزيز ومتابعة تحقيق الأهداف الواردة بالاتفاقيات والمواثيق الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان، التي أصبحت الدولة طرفاً فيها، والتوصية بشأن انضمام الدولة إلى غيرها من الاتفاقيات والمواثيق،
- ٢- تقديم المشورة والتوصيات للجهات المعنية في المسائل المتعلقة بحقوق الإنسان.
- ٣- النظر في أي تجاوزات أو انتهاكات لحقوق الإنسان، والعمل على تسوية ما تتلقاه من بلاغات أو شكاوى بشأنها والتنسيق مع الجهات المختصة لاتخاذ اللازم بشأنها، واقتراح السبل الكفيلة بمعالجتها ومنع وقوعها.
- ٤- إبداء المقترحات اللازمة للجهات المعنية بشأن التشريعات القائمة ومشروعات القوانين، ومدى ملاءمتها لأحكام الاتفاقيات الدولية لحقوق الإنسان التي تكون الدولة طرفاً فيها.
- ٥- رصد أوضاع حقوق الإنسان في الدولة وإعداد التقارير المتعلقة بها ورفعها إلى مجلس الوزراء مشفوعة بمرئياتها في هذا الشأن.



اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان
National Human Rights Committee

- ٦- رصد ما قد يشار عن أوضاع حقوق الإنسان بالدولة والتنسيق مع الجهات المعنية للرد عليها.
- ٧- المساهمة في إعداد التقارير الوطنية المقرر تقديمها من الدولة إلى الهيئات والجهات الدولية المعنية بحقوق الإنسان بشأن الاتفاقيات التي أصبحت الدولة طرفاً فيها.
- ٨- التعاون مع المنظمات الدولية والإقليمية الوطنية المعنية بحقوق الإنسان وحياته والمشاركة في المحافل الدولية المتعلقة بها.
- ٩- نشر الوعي الثقيف بحقوق الإنسان وحياته وترسيخ مبادئها على صعيدي الفكر والممارسة.
- ١٠- إجراء الزيارات الميدانية للمؤسسات العقابية والإصلاحية وأماكن الاحتجاز والتجمعات العمالية والدور الصحية والتعليمية ورصد أوضاع حقوق الإنسان بها من رئيس وأعضاء اللجنة.
- ١١- التنسيق والتعاون مع الجهات المعنية بحقوق الإنسان بالدولة في مجال اختصاصات ومهام كل منها.
- ١٢- عقد وتنظيم المؤتمرات والندوات والدورات وحلقات النقاش في الموضوعات المتعلقة بحقوق الإنسان وحياته والتنسيق مع الجهات المعنية في هذا الشأن عند الاقتضاء.
- ١٣- المساهمة في إعداد البرامج المتعلقة بالتعليم والبحث ذات الصلة بحقوق الإنسان والمشاركة في تنفيذها.

b) نعم ، تنص المادة الثالثة ، على أنه للجنة :

((النظر في أي تجاوزات أو انتهاكات لحقوق الإنسان. والعمل على تسوية ما تتلقاه من بلاغات أو شكاوى بشأنها والتنسيق مع الجهات المختصة لاتخاذ اللازم بشأنها، واقتراح السبل الكفيلة بمعالجتها ومنع وقوعها)).

C) من اختصاصات (NHRC) استقبال شكاوى و ادعاءات بوقوع انتهاكات من قبل أشخاص يعملون في جهات حكومية، حيث تقوم اللجنة بالتواصل مع الجهة المختصة لتقصي حقيقة الشكوى، تنص المادة (١٦) من قانون اللجنة ((على



اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان
National Human Rights Committee

الوزارات والأجهزة الحكومية والهيئات والمؤسسات العامة التعاون مع اللجنة في أداء مهامها واختصاصاتها وتقديم المعلومات والبيانات اللازمة في هذا الشأن وللجنة دعوة ممثل لأي من هذه الجهات لحضور اجتماعاتها دون أن يكون له حق التصويت)).

d) يتم علاج ضحايا انتهاكات حقوق الإنسان بالتواصل مع الجهات المختصة بتقديم الرعاية وإعادة التأهيل، كمدار الرعاية التابع لمؤسسة مكافحة الاتجار بالبشر.

وتعد زيارة أماكن الاحتجاز من المهام الأصلية للجنة كما جاء في الفقرة العاشرة من المادة الثالثة من قانون اللجنة، ((إجراء الزيارات الميدانية للمؤسسات العقابية والإصلاحية وأماكن الاحتجاز والتجمعات العمالية والدور الصحية والتعليمية ورصد أوضاع حقوق الإنسان بها من رئيس وأعضاء اللجنة)).

٣) a) لا يوجد لدى اللجنة برنامج خاص يتعلق بحماية المدافعين عن حقوق الإنسان.

b) تستفيد (NHRC) من نصوص دستورية لها علاقة مباشرة بمضمون إعلان حماية المدافعين عن حقوق الإنسان، أهمها:

- ضمان الدستور لحق المواطنين في التجمع وفقاً للقانون، المادة (٤٤) من الدستور.

- ضمان الدستور للحرية في تكوين الجمعيات وفقاً للأحوال والشرط التي بينها القانون، المادة (٤٥) من الدستور.

- ضمان الدستور الحق لكل فرد في مخاطبة السلطات العامة، المادة (٤٦) من الدستور، وضمان حرية الرأي والبحث العلمي وفق الشروط التي يحددها القانون في المادة (٤٧) من الدستور



اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان
National Human Rights Committee

- كفالة الحرية الشخصية، وعدم جواز القبض على أي إنسان أو حبسه أو تفتيشه أو تقييد حريته في الإقامة أو التنقل إلا وفق أحكام القانون ، مادة (٣٧) من الدستور.

- ضمان حرية الصحافة و الطباعة و النشر وفقاً للقانون، في المادة رقم (٤٨) من الدستور.

و استلهاماً لمقاصد الدستور تم سن تشريعات جديدة ، كالقانون رقم ١٢ لسنة ٢٠٠٤ بشأن الجمعيات والمؤسسات الخاصة، والقانون رقم ١٨ لسنة ٢٠٠٤ بشأن الاجتماعات و المسيرات العامة، و المرسوم بقانون رقم ٢١ لسنة ٢٠٠٦ بشأن المؤسسات الخاصة ذات النفع العام.

(4) a) لم يتعرض أي من أعضاء (NHRC) للمضايقة بسبب أدائه مهامه في اللجنة .

b) قد استطاعت اللجنة بكامل الحرية ودون التعرض لأيّة مضايقات أو ضغوط من الحكومة، بالخوض في موضوعات حساسة في دولة قطر (نظام الكفالة، وقانون الجنسية، والزواج من أجنبي ، وحجز الإبعاد) عبر وسائل الإعلام، وكذلك من خلال نشر تقاريرها السنوية على موقع اللجنة الإلكتروني، بأجواء مفعمة بالحرية في التعبير عن الرأي.

ومن الخطوات اللافتة التي قامت بها الحكومة مؤخراً في مجال حماية المدافعين عن حقوق الإنسان، افتتاح مركز الدوحة لحرية الإعلام في شراكة مع منظمة صحفيون بلا حدود، ومن المعروف أن هذه المنظمة تدافع عن حرية التعبير عن الرأي و حماية الصحفيين في كافة أرجاء العالم تقدم لهم والصدع المعنوي والمادي لدى تعرضهم للمضايقات و لاضطهاد السلطات،

(5) a) و وفقاً لمبادئ باريس تتمتع (NHRC) بشخصية اعتبارية و موازنة مستقلة.

و تتكون الموارد المالية للجنة ما يلي:



اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان
National Human Rights Committee

- الاعتمادات التي تخصص لها من الدولة.
- الإعانات والتبرعات والمنح والهبات والوصايا التي تقدم لها من جهات وطنية.

ويكون للجنة مراقب حسابات يصدر بتعيينه قرار من رئيس اللجنة لمراجعة حسابات اللجنة وتقديم تقرير في هذا الشأن إلى الرئيس خلال مدة لا تتجاوز شهرين من انتهاء السنة المالية.

b) لا تعاني (NHRC) من أي صعوبات مالية.

٦) a) تشكل اللجنة من عدد من الأعضاء لا يقل عن سبعة يمثلون المجتمع المدني يختارون من ذوي الخبرة والمهتمين بحقوق الإنسان وممثل عن كل من الجهات التالية:

- ١- وزارة الخارجية.
 - ٢- وزارة الداخلية.
 - ٣- وزارة العمل.
 - ٤- وزارة الشؤون الاجتماعية.
 - ٥- المجلس الأعلى لشؤون الأسرة.
- وترشح كل جهة من يمثلها في عضوية اللجنة.

ويشارك ممثلو هذه الجهات في أعمال اللجنة وحضور اجتماعاتها دون ان يكون لهم حق التصويت، ويصدر بتعيين أعضاء اللجنة قرار أميري.

b) يجري حالياً العمل لاعتماد اللائحة الداخلية الخاصة باللجنة التي تبين إجراءات الترشح للعضوية، وعملية الاختيار، وتتضمن تلك الآليات وجود لجنة خاصة للاختيار.

 *** Rapport résultat TX ***

TX terminée.

N° tâche	1335
Adresse	00229179006
Nom	
Heure début	29/10 17:23
Durée appel	00'48
Pages	6
Résultat	OK

Mission permanente
 de l'État du Qatar
 auprès de l'Office
 des Nations-Unies à Genève



الوفد الدائم للدولة قطر
 لدى مكتب الأمم المتحدة
 جنيف

Ref: 3516

The Permanent Mission of the State of Qatar to the United Nations Office and Other International Organizations in Geneva, presents its compliments to the Special Rapporteur on the situation of human rights defenders, and with reference to the note received from the Office of the United Nations High Commissioner for Human Rights, number O/SO214(107-9), dated 11 September 2012, concerning the invitation for Member States to provide *information on National human rights Institutions and human rights defenders*, has the honor to attach herewith the response received from the competent authorities in the State of Qatar.

The Permanent Mission of the State of Qatar to the United Nations office and Other International organizations in Geneva, avails itself of this opportunity to renew to the Special Rapporteur on the Situation of human rights defenders, the assurances of its high consideration.

Geneva, 24 October 2012

